

شكر المقاومة

تبدو أقرب إلى رأي شخصي لم يتحول بعد إلى سياسة عامة.

وبين البرزة أمس ومطار بيروت يوم 29 كانون الثاني 2004، فارق جوهرى إضافي. قبل 13 عاماً، أقرت الدولة بما للمقاومة من فضل. أما يوم أمس، فأصرت السلطة على إبقائها خارج الصورة، رغم أن كل ما في المشهد من إيجابيات كان للمقاومة الدور الأكبر في إنجازه. مصير الجنود الشهداء كان سيبقى مجهولاً لولا جهد المقاومين. ليس المقصود هنا سلب الجيش حقه. على العكس من ذلك. فشبت الحقوق أجدى للمؤسسة العسكرية من اختراع الأوهام. وأكثر ما يحز في النفوس ألا يخرج من يشكر المقاومة علناً. من اعترفوا بفضلها إنما فعلوا ذلك بصفتهم حلفاءها. أما السلطة، فناكرة للواقع وللجميل. ليس المطلوب التصاق الدولة بالمقاومة. لكن الواجب يقتضي ألا يكون الخطاب مناقضاً للواقع: قاتل جنود الجيش وضباطه، وأسهموا في صنع التحرير الثاني، جنباً إلى جنب مع المقاومين. والأخرون لا يطلبون من الدولة شكراً ولا اعترافاً بالفضل. هم أصلاً ما عادوا يتوقعون من السلطة سوى ما يُحجل. أن تشكر الحكومة المقاومين لا يزيدهم رفعة، ولا يمنحهم شيئاً يفقدونه. شكر المقاومين، والاعتراف بفضل الشهداء والجرحى وعائلاتهم، تعبيران عن الإقرار بما بين أيدينا من قدرة. شكر المقاومين لا يعدو كونه احتراماً للذات، وهو بذلك نقيض، شخصي وسياسي، لصفات أكثرية من يحكمون بلادنا.

حسنة عليك

مشهد وزارة الدفاع أمس بدا شبيهاً بما حدث في مطار بيروت الدولي قبل نهاية كانون الثاني 2004. حينذاك، وقف أركان الدولة ليستقبلوا الأسرى المحررين من المعتقلات الاسرائيلية، نتيجة صفقة تبادل بين حزب الله وحكومة العدو. الفارق الأساسي بين المشهدين أن المحتفى بهم أمس كانوا، جميعاً، شهداء. عام 2004، حررت المقاومة 23 أسيراً لبنانياً وسوريين وليبيي و3 مغاربة و3 سودانيين و400 فلسطيني وأسير ألماني، واستعادت رفات 59 شهيداً لبنانياً. أما في البرزة، فشهداء أتمت الدولة واجبتها تجاههم... بعد العثور على جثامينهم. المشهد كان ليكون كاملاً لو أن السلطة سبق أن دافعت عن جنودنا حيث كانوا، وأمنت لهم ما يقيهم شر الاختطاف، ثم عملت بجهد لتحريرهم بعد ارتكاب الجريمة بحقهم. الانتقاد هنا يصبح بلا جدوى. هكذا هو النظام في لبنان، لا يقيم أي وزن للبشر أحياء. بقعة الضوء الوحيدة تصدر عن المقاومة، التي أعادت الاعتبار لواحدنا، حياً كان أو شهيداً. لا أسرى يُتركون في السجون والمعتقلات. ولا جثامين تُدفن في مكان مجهول لتبقى جروح قلوب الأحبة مفتوحة. أينما كانت، فستعمل المقاومة على تحريرها. السلطة تحتفي بنا شهداء، عندما تكون قضية الشهداء «رَبِيحَة». والحديث عن السلطة لا يعني التعميم. فثمة من المسؤولين من لا ينظر إلى الأمور بهذه الطريقة. إلا أن نظرتهم

ابق للمقترعين

للناخبين للاختبار يوم الاقتراع بين الاقتراع في أماكن قيدهم أو في أماكن سكنهم أو في الأقالام المركزية في بيروت»، فإن موقف تيار المستقبل ليس مفهوماً، سوى من باب دعم موقف العونيين.

وهذا الاستغراب سجله رئيس المجلس النيابي نبيه بزي أمس، الذي قال لـ «الأخبار» إن «مبدأ التسجيل المسبق هدفه تنظيم الانتخاب، وهو قد يكون سبباً إضافياً في حال غيابه لخسارة تيار المستقبل وأنا لا أجد مبرراً لرفض المستقبل له سوى مساييرة التيار الوطني الحر». لكن بزي الذي بات يشعر بأن «هناك من يريد وضع عراقيل بهدف تطيير الانتخابات»، أكد أنه «لا أقبل إلا بالتسجيل المسبق، وهذا ليس مصلحة لأحد معين، بل طريقة لتنظيم الانتخابات. ولن أقبل بالغائه حتى لو طارت الانتخابات برمتها».

وتشرح مصادر وزارية شاركت في الجلسة أن عدم وجود التسجيل المسبق لا يسمح بتحديد عدد الناخبين في الأقالام المركزية أو في أقالام المناطق والقرى، وبالتالي لا يسمح بتحديد عدد رؤساء الأقالام ولا عدد اللوائح المطبوعة مسبقاً، والتي تكلف الواحدة منها دولاراً واحداً. وهذا أيضاً يُجبر وزارة الداخلية على إجراء ربط تقني بين 7 آلاف مركز انتخابي، أي 7 آلاف جهاز قراءة إلكتروني للناخبين»، موصولة بقواعد بيانات مركزية في المناطق، تكون موصولة بدورها بقاعدة بيانات مركزية في وزارة الداخلية. وهذه العملية ستكلف الدولة عشرات ملايين الدولارات، من دون سبب. أما بالنسبة إلى البطاقة البيومترية، فليس محسوماً بعد إن كان سيتم اعتماد بطاقة ممغنطة مخصصة للانتخابات فقط، أم بطاقة بيومترية تحمل معلومات كاملة عن المواطنين وتستعمل لاحقاً كبطاقة هوية. إلا أن الثابت هو أن عدد البطاقات البيومترية المطلوب إنتاجها يصل حذ 3 ملايين و800 ألف بطاقة. وتقول المصادر إن وزير الداخلية نهاد المشنوق قال إن المطلوب لإصدار هذا العدد إنتاج حوالي مليون بطاقة شهرياً، أي حوالي 40

ألف بطاقة يومياً، في ماكينة عمل لا تتوقف 24 ساعة في اليوم. على أن تقديم الطلبات للبطاقات البيومترية يجب أن يبدأ بداية تشرين الأول حتى نهاية العام الحالي، وهو ما يبدو بالنسبة إلى أكثر من مصدر في اللجنة أمراً مستحياً، وخاصة أن مئات آلاف المواطنين اللبنانيين لم يحصلوا بعد على بطاقات هوياتهم، رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على بدء عملية إصدارها.

الجيش إلى الحدود الشرقية

وفيما أقام الجيش احتفالاً تكريمياً للشهداء العسكريين في البرزة وشيعت جثامين الشهداء بعده في مناطقهم، عقد المجلس الأعلى للدفاع اجتماعاً مهماً في قصر بعدا برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون، كُلف خلاله الجيش بـ«اتخاذ التدابير اللازمة لانتشار أفواج الحدود البرية (على الحدود الشرقية) ورفع الاقتراحات لتأمين جميع المستلزمات العسكرية واللوجستية بأقرب وقت ممكن». كذلك جرى تكليف وزير الخارجية جبران باسيل بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، بسبب خرق العدو الاسرائيلي الأجواء اللبنانية واستعمالها لقصف الأراضي السورية، بعد الغارات المعادية الأخيرة على مركز البحوث العلمية في منطقة مصياف السورية. وبعد توقيف نتائج العملية العسكرية في الجرد، عرض رئيس الجمهورية التكليف بإجراء تحقيق في ما خض ظروف خطف العسكريين وأسرههم وقتلهم، حيث أشار وزير العدل سليم جريصاتي إلى أن «التحقيق سوف يتناول العناصر الجرمية لتفادي أي اتهام سياسي». وفي السياق ذاته، دعا رئيس الحكومة السابق تمام سلام إلى «ضرورة جلاء كل الحقائق في قضية العسكريين الشهداء، وفتح التحقيق على مصراعيه ورفع السرية عن محاضر جلسات مجلس الوزراء ليتسنى للبنانيين، وفي مقدمتهم عائلات الشهداء، الاطلاع عليها، حتى لا تصير أضاليل اليوم كانتها حقائق الأمس».

(الأخبار)



تصوير
هينم الموسوي

قوى الأمن الداخلي تستثني السلح الروسي من مناقصاتها!

مصادر روسية مثلاً حول عدم رغبة اللبنانيين في التعاون، هو دفتر شروط خاص بتلزم أسلحة وذخائر لصالح المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بتاريخ 30 أيار 2017، إذ يحدد دفتر الشروط بلد المنشأ لشراء 2000 مسدس دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، متجاهلين المصدر الروسي. ولدى سؤال المرجع الأمني عن سبب استثناء المسدسات الروسية في دفتر الشروط، يرد بالقول إن «المسدسات الروسية لا تقارن بجودة المسدسات الأميركية والغربية عموماً، وهذا هو السبب، وعندما نريد أن نشترى قنصات، سنشتري من روسيا».

تم شرائها من دول أوروبية من الولايات المتحدة الأميركية لمصلحة الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي، يتذرع المعنيون بأن عدم دفع الأموال لروسيا سببه عدم القدرة على تحويل الأموال بسبب العقوبات الأميركية على روسيا الاتحادية. وهو أمر مثير للسخرية عند المسؤولين الروس، ويسألون: «هل جربوا أن يدفعوا لنا نقداً ولم نقبل؟».

وفي حين يقول أحد المراجع الأمنيين إن «العلاقات العسكرية مع روسيا سوف تتحسن وقد يحصل شيء مهم في زيارة رئيس الحكومة»، ثم يضيف مماًزحاً «إن سمح الأميركيون بذلك»، تعرض

بزي بروسيا وزيارة «التكفير عن الخطايا» التي قام بها النائب وليد جنبلاط إلى موسكو، يتلمس الروس أيضاً إيجابية يديها الحريري. إلا أن هذه المبادرة تبقى ناقصة، مع المعلومات التي تصل إلى الروس عن أن نواب تيار المستقبل هم المسؤولون عن عرقلة اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين، والتي لا تزال محتجزة في أدرج لجنة الدفاع النيابية منذ عام 2012. وتقول مصادر المجلس النيابي إن «اتفاقية التعاون العسكري خالما تخرج من اللجان، يضعها الرئيس نبيه بزي على جدول أعمال الهيئة العامة، وعندها لا تناقش وتحول فوراً إلى التصديق من قبل النواب،

المتعددة الأصناف والأسلحة المضادة للدروع والذخائر المتنوعة. ويمكن القول إن زيارة الصراف مسحت «السواد» الذي خلفه وزير الدفاع السابق سمير مقبل في العلاقة بين لبنان وروسيا، والذي ترك أثراً سيئاً حتى على مستوى البروتوكول، بعد تغيبه عن عشاء رسمي دعاه إليه وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو. ومن نتائج زيارة الصراف، قرار وزارة الدفاع الروسية تزويد لبنان بهبة عسكرية تصل خلال أسابيع، وتتضمن ملايين الذخائر والقذائف والأعتدة العسكرية. وفي مقابل ود الرئيس عون والصراف وعلاقة الرئيس نبيه